ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمن الدول المغاربية

أ ـ العاقل رقية

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ـ الجزائر.

يحظى المغرب العربي بموقع استراتيجي مهم، كونه يطل على البحر المتوسط الذي يربطه من الشرق بالقارة الآسيوية و من الغرب بالقارة الأوربية و الاتحاد الأوربي، فهو بوابة إفريقيا على المتوسط، كما يحيطه من الجنوب دول إفريقيا (لجنوب الصحراء أو ما اصطلح على تسميتها بإفريقيا السمراء)، و ذلك بدءا من الفضاء الساحلي الذي يمثل مضلع الأزمات الأمنية، إذ أنه يجسد وضع اللاتوازن ما بين شمال إفريقيا وإفريقيا (لجنوب الصحراء)، و قد ذهب البعض لحد تشبيه منطقة الساحل بالفجوة ما بين إفريقيا البيضاء وإفريقيا السمراء[1] من خلال الريف الممتد من موريتانيا إلى السودان، وفي خضم الانشقاقات والوضع الأزموي الحاد بهذه المنطقة يمثل المغرب العربي الجسر الذي يربطها بأوربا عبر البحر المتوسط.

وبالموازاة لا يتجاهل أحد كون الهجرة موضوع الساعة، آخذة حيزا كبيرا في أخبار اليوميات، البرامج التلفزيونية، وحتى الأخبار الإذاعية، إذ ما تزال الهجرة غير الشرعية تقلق- بل و حتى تزعج- الدول المستقبلة لها و العابر منها، لما تحمله من آثار سلبية تمس أمن هذه الدول بمفهومه الحديث، وهو ما استدعى تكثيف الشراكات والتعاونات وحتى الضغوط من خلال الشروط المتضمنة في الاتفاقيات الاقتصادية، التي تجمع دول الاتحاد الأوربي المستقبلة والدول المغاربية والإفريقية، كدول مصدر وعبور للمهاجرين السريين.

وقد يبدو من الوهلة الأولى أن هناك تضخيما لظاهرة المهاجرين السريين، وإقترانهم بالتهديدات الأمنية، حيث ما من أحد ينكر حال المهاجرين غير الشرعيين كضحايا للظروف السيئة و المزرية العامة، وعلاقتها بسياسات دول المصدر، وأن الفارين منها يحذوهم الأمل في الحصول على ظروف الحياة الكريمة، التي يبقى الانبهار لها لمجرد ما تبثه وسائل الإعلام من صور عن مجتمع الاستهلاك، من ظروف الرفاه التي يتمتع بها المواطن الغربي، غير أن الواقع قد يصدم ذاك الأمل، فلا يجد المهاجرون السريون مبتغاهم لتحقيق آمالهم، وأمام حرج العودة إلى الدولة الوطن خائبين، يفضل هؤلاء ممارسة أي نشاط مربح فقط للبقاء بدولة الاستقبال وجمع المال.

إن تبني النظرة الموسعة للأمن من خلال التعاريف التي آلت إليها الدراسات الغربية، في زمن شاع فيه تبني سياسات الهجرة، و اتخاذ إجراءات كلها معادية للمهاجر السري، بل و طرح هذا الموضوع ضمن النقاط التي يتم التطرق لها في المؤتمرات و الاجتماعات الدولية، يؤدي بدوره إلى التطرق إلى الإشكالية التالية، والتي تنطلق من أن لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي ما تزال محل اهتمام خبراء علم الاجتماع و الديمغرافيا بدأت تحتل حيزا من الانشغالات الأمنية للدول، مما أدى إلى طرحها للنقاش على طاولات الاجتماعات الدولية كيف تؤثر الهجرة غير الشرعية والتي يمكن طرحها على شكل سؤال رئيس مفاده: كيف تؤثر الهجرة غير الشرعية على مكانة دول المغرب العربي، وإدراجها في إطار الحسابات السياسية التي تجمعها مع محيطها الدولي؟

ستتم معالجة هذه الإشكالية من خلال النقاط التالية:

- توسع مفهوم الأمن في إطار التهديدات الجديدة: (أنسنة الأمن).
- الهجرة في منطقة غرب المتوسط.
- الهجرة غير الشرعية والنشاطات الإجرامية التي تمس الأمن بالدول المغاربية.
- مشروطية التحكم في الهجرة غير الشرعية ووضع سيادة الدول المغاربية وأمنها.

- توسع مفهوم الأمن و ضمه لتهديدات جديدة: أنسنة الأمن

لقد تنامت في الوقت الحاضر النقاشات حول الأمن، و كلها تحمل مفاهيم يتقارب بعضها البعض: أمننة، الدراسات الأمنية لظاهرة ما، أمن وطني، أمن إنساني، أمن جماعي، التهديدات و المخاطر الأمنية...، حيث ارتبط مفهوم الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها، في مواجهة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية واستقلالها واستقرارها السياسي، وذلك من خلال مجابهة الدول الأخرى، و بهذه الطريقة كان مفهوما مجردا ومرادفا للمصلحة الوطنية، وكيفية تعزيزها، وذلك بالاعتماد على القوة وبالذات في شقها العسكري[2].

غير أن الدراسات الأمنية تطورت في إطار المدرسة الواقعية، التي كانت ظروف الحرب الباردة مواتية لها لاحتكار هذا الحقل المعرفي،و تزامنت مع تطور الأحداث الدولية، ما جعل من المفهوم التقليدي للأمن الذي لطالما انصب على الجانب العسكري للدولة في تحقيق مصالحها، بل وقبل كل شيء في الحفاظ على بقائها، يتسع ليأخذ معنى أكثر شمولية للمستجدات التي عايشتها الدول على مستوى الساحة الدولية، والمتمثلة أساسا في: انهيار الاتحاد السوفياتي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، وظهور فواعل جديدة من منظمات دولية حكومية وغير حكومية تنافس دور الدولة، وتصاعد الكوارث البيئية، وانتشار الآفات المرضية، المجموعات الإجرامية، وحتى منها الإرهابية، والتنقلات غير القانونية للأشخاص، العولمة...، كلها أنقصت من سيادة الدولة وزعزعت مكانتها فبعدما كانت الفاعل الأساسي والوحيد في التفاعلات الدولية، والسيدة على ترابها الإقليمي، والآمر الناهي والحارس على أمن مواطنيها(بالمعنى الوستفالي للسيادة)، أصبحت هشة مخترقة، وصارت معرضة لاختراقات وتحديات من قبل فواعل من الصعب التعرف عليهم، وبالتالي من الصعب مواجهتهم.

وعليه، فقد أدى عدم وضوح ملامح العدو للدولة، وعدم بقاء الأمن محصورا في بعده العسكري التقليدي، في الوقت الحاضر إلى تعقيد في المعنى الحالي لمفهوم الأمن، (أمن من؟ و ضد من؟ وماذا؟) و لعل هذا الغموض في الصورة كان سببا في تنامي النقاشات حول معانيه ومدلولاته وأبعاده ويبدو أن هناك قناعة تامة بأننا نعيش في عالم مضطرب، لا يمكن أن يتحقق فيه الأمان الكامل، مما يجعل الأمنمسألة نسبية مرهونة بالسعي لتعزيز أفضل الشروط لتوافره.

و قبل التعمق أكثر، في التطور الذي آلت إليه الدراسات الأمنية، يجدر التطرق إلى تعريف مفهوم الأمن، الذي يرد عند WolfersArnold، حيث يقول "أنه في جانبه الموضوعي يعني غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي يعني غياب الخوف، من أن يتم المساس بأي من هذه القيم"[3]، وبإسقاطه على فترة الحرب الباردة، فإن هذه التهديدات انحصرت في المخاوف التي سادت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها تجاه المد الشيوعي، والمخاطر التي كانت تهدد القيم الليبرالية.

تفيد دائرة المعارف البريطانية بأن تعريف الأمن هو: "حماية الدولة/ الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"[*]، وهناك العديد من التعاريف التي إجتهد أصحابها في تحديد أبعاده. ولعل أدقها هو ما ورد في القرآن الكريم بقوله تعالى **"فليعبدوا رب هذا البيت. الذي أطعمهم من جوع. وآمنهم من خوف."** (سورة قريش، آية: 3-4-5)، و في قوله تعالى هذا تأكيد على أن الأمن هو نقيض الخوف. وينطوي الأمن القومي لأية دولة أو أمة على السعي الدؤوب لتحقيق الأمن النفسي و الجسدي لمواطنيها، عبر استخدام جميع عناصر و مصادر القوة المتنوعة التي تملكها، للحيلولة دون تعرضها لمخاطر خارجية أو داخلية تهدد وجودها و حياة مواطنيها و نمط معيشتها.

ولكون أنه من الصعب الحديث عن أمان خالص وكامل مهما كانت القوة التي تتمتع بها أية دولة أو أمة، يبقى أن للأمن أبعادا مختلفة: (أمن عسكري، أمن معنوي، ثقافي، اقتصادي، غذائي، بيئي، اجتماعي، صحي ...)، كما أن له مستويات مختلفة: (أمن فردي، وطني، قومي، إقليمي، عالمي)[4]، ولهذا فإن الأمن بمستوياته و أبعاده الحالية هو نتيجة سيرورة و تطور لدراسات و أحداث عبر الزمن، بدءا بانهيار المعسكر السوفياتي الذي ترك جيوشا يتيمة العدو! عدو لا طالما كان يحسب له ألف حساب، وتدبر له ألف مكيدة، وهواختفاء قد أدى إلى تغيير الحسابات، وكان سببا في نهاية الثنائية القطبية، من جهة، كما غيّر من هرمية تصنيف الأخطار والتهديدات، من جهة أخرى.

هذه الهرمية التي عرفت جمودا لمدة طويلة بسبب التفكير المادي و الإيديولوجية المادية التي قسمت العالم إلى قسمين قد نهايتها. (أي نهاية الثنائية القطبية) إلى تجاوز المرحلة الوست فالية، ونهاية الدولة –الأمة، ونهاية النظام العسكري؟[5] ،وإلى طرح مجموعة من الاستفسارات إثر انهيار النظام العالمي السابق، مع التلميح أحيانا إلى عدم قيام نظام ولي جديد محدد الأبعاد،وستفسارات مفادها أنه ستعم فوضى عالمية بعد الثنائية القطبية، وأحيانا أخرى على أنه سيسود نظام الأحادية القطبية الذي سيعدل الأوضاع.

وفي خضم هذه التطورات نظام جديد أم فوضى جديدة ؟ تغير عدد اللاعبين على الساحة الدولية وكذا بداخل الدولة ذاتها، ليفسح المجال لعوامل عابرة للحدود، أدت بالدولة الأمة، وكذا مكتسباتها المعروفة في عصر وست فاليا بالدخول في أزمة [6]، وإذا ما تم تبسيط الأوضاع، فقد حدثت نقلة تدريجية من "الدولة، هي الأنا"، أي تشخيص الدولة بعلاقة تكافؤ، إلى "الدولة، هي ماذا ؟"، أي تساؤل حول أزمة الهوية، و القوانين التي تعود على سيادة الدولة لم يعد لها نفس المعنى و المحتوى، ليتم تجاوزها بأشكال أخرى من السلطة، وفي خضم هذه العلاقة الغامضة، (مفاهيم الثنائية القطبية من شرق وغرب) قد فقدت معانيها بصورة ملموسة (محسوسة)، بمعناها الأول الإيديولوجي، وأخيرا الجغرافي.

وفي إطارهذا التحول من الثنائية القطبية، فإن النظرة والتفكير التقليدي للأمن –بخصوص نهاية النظام العسكري- قد أفسح المجال تدريجيا لمفهوم أوسع وأقل وطنية للأمن، وأقل ارتباطا بالدولة، أين لا تكون فيه الدولة هي الفاعل الأساسي، وهكذا تم الانتقال من التفكير بالأمن المتمحور أساسا حول جهاز الدولة، إلى التفكير الذي يأخذ بعين الاعتبار "الشعب، الدول، والخوف" وهو ما جاء به باري بوزان الذين مهدو لاتجاه فكري جديد حول الأمن، وذلك قبل نهاية الحرب الباردة، حيث تم إعادة التفكير فيه بصورة أعطت له مفهوما جديدا يتم من خلاله الاهتمام لا فقط بالدول وعلاقاتها فيما بينها، بل وكذلك العلاقات فيما بين الفرد والمجتمع، والدولة، ونظراتهم المتقاطعة بخصوص التهديدات التي أصبحت تأخذ أشكالا عديدة ومختلفة، وفي مجال تصور كهذا فإن المعنى التقليدي لأمن الدولة قد تغير تدريجيا، ليصبح مفهوما أكثر شمولية لأمن الجماعات البشرية، الذي يصنف ضمنه باري بوزان كل التحديات الأمنية القديمة والجديدة في خمسة قطاعات، وباتباع تصنيفه يمكننا التمييز إلى جانب الأمن العسكري: الأمن السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والأمن البيئي.

يسمح الأمن الإنساني بإدراج كل التساؤلات التي تمس المجتمعات والمجموعات البشرية عن طريق الفرد في التحاليل الأمنية، وبهذا تكون الصياغة الجديدة لمفهوم الأمن من قبل Roxanne Lynn Doty[*] (التي أضافت لهذا الحقل المفاهيمي أمن الفرد ككائن إنساني لا ككائن اجتماعي)، مما يتيح النظر إليه وتحليله عبر ثلاثة أقطاب مختلفة، انطلاقا من الدولة إلى الكائن البشري مرورا بالمجتمع.

وفي إطارهذه الثلاثية، يصنف **الأمن الوطني** في السجل الكلاسيكي لأمن الدولة-الأمة بهدف ضمان بقائها في إطار دولي، أو ما بين الدول الوطنية (الكفاح من أجل بقاء الدولة) [7].

الأمن الاجتماعي يعود إلى قدرة المجتمع للإبقاء على صفاته الأساسية في مضمون تطوري، لإعادة إنتاجه لـ"نحن" المؤسس و المهيكل على مر الزمن دون تدهوره و تغيير طبعه.

الأمن الإنساني يسمح بالإستجابة لنقائص الأمن الاجتماعي عن طريق إدراجه في التحليل لكل التساؤلات ذات العلاقة براحة المجموعات البشرية، أي أن الأمن الإنساني يهتم براحة المجموعات البشرية من خلال الأبعاد غير المتضمنة في كل من الأمن الوطني و الأمن الاجتماعي، و بالتالي تخص أمن الفرد ككائن إنسانى /بشري، و ليس فقط ككائن اجتماعي، سواء تعلق الأمر بكرامة الفرد أو راحة باله[8].

ولقد أحدث مفهوم الأمن الإنساني تمييزا بين أمن الدول و أمن الأشخاص، على أساس أن الأول (بأهميته) لا يحقق بالضرورة الثاني، بيد أن هذا لا يعني إنفصالا بين الطرفين، ذلك أن الدولة تبقى المسؤولة عن أمن مواطنيها، وإن الأمن الإنساني لا يحل محل الأمن القومي للدولة، و إنما يعتبر أن أمن هذه الأخيرة ليس غاية في حد ذاتها، و إنما هووسيلة لضمان أمن الأفراد[9].

والملاحظ أن كلا من الأمن واللاأمن لم يعودا حكرا على الدولة، كما هو الحال كذلك بالنسبة للوسائل المسخرة لإضفاء الأمن واللا ّأمن، وهو ما يدفع إلى القول أن الدولة قد فقدت امتيازها الحصري في إنتاج واستهلاك الأمن و اللاأمن.

وبهذا، يكون حقل المفهوم الأمني مبني على الفرد سواء بمفاهيمه الأمن الإنساني أو أمن المجموعات البشرية أي الإنتقال من أمن الدولة (Sécurité étatique: monoréférentielle) الذي يستدل بمرجعية وحيدة للأمن (كمركز كل الاهتمامات الأمنية)، إلى الأمن الإنساني المتعدد المرجعيات (Sécurité humaine: multiréférentielle)، بحيث يهتم الأمن الإنساني بالفرد ككائن بشري، و بمحيطه، بنشاطاته ونقاط ضعفه بمختلف أبعادها[(10)].

وبهذا، تقود الدراسات الأمنية الحديثة التي تنصب اهتماماتها على الإنسان، كون أن الهدف منها يتمثل في مواجهة التهديدات التي تعيق راحته ومسار حياته، وذلك من خلال إدراج متغير الإدراك الحسي والحواسي المطبق على المنطق الأمني، والمجسد أساسا في "تخوفات المجتمع"[(*)]، ومن ثم اعتبار المجتمع والفرد كمواضيع للأمن أو كرهانات أمنية، فالدولة لم تعد المحتكر الحصري للتهديد على الساحة الدولية، وهو ما يستدعي الوقوف عند تهديدات من نوع جديد، قد تكون حقيقية أو كامنة، أو ناجمة فقط عن تخوفات الأفراد والمجتمع، ومن بين هذه التهديدات: الآفات المرضية، الكوارث الطبيعية، هجرة الأفراد ...

- النظرة لتهديد الهجرة في منطقة غرب المتوسط

يقصد بالهجرة غير الشرعية (أو كما تعرف كذلك بالهجرة غير القانونية أو السرية): "الدخول أو الخروج غير القانوني من وإلى إقليم أية دولة من قبل المهاجرين، أي من دون التقيد و الامتثال للضوابط والشروط القانونية التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد[(11)]، وما يعرف عن المهاجرين غير الشرعيين هو عدم احترامهم و عدم تقيدهم بالإلتزامات و الشروط الموضوعة من قبل دولة الاستقبال المتواجدين بها، والخاصة بدخول و إقامة الأجانب"[(12)].

إن النظرة للأمن بمفهومه الموسع بصفة عامة، ولتهديد الهجرة غير الشرعية بصفة خاصة، في الضفة الجنوبية لغرب المتوسط لا تختلف عنها في الضفة المقابلة، بفرق التجانس والتنسيق بين دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط. والتساؤل الذي يطرح نفسه: هل الخطاب السياسي في الشمال بخصوص التهديدات القادمة من الجنوب واقعي أم لا ؟، هل هو خطاب قائم على تبريرات واقعية، حقيقية (الديمغرافيا، الهجرة، الإرهاب، انتشار الأسلحة ..)؟، أم أنه عبارة عن بناء إيديولوجي لإثبات الذات و تمييزها عن الآخر؟.

ويشمل تهديد الهجرة غير الشرعية بين طياته بشمل مختلف المخاطر، أي أنها تعد كمنبع للتهديدات، فهي تجمع بين: المهاجر، والمتشرد، والجريمة المنظمة والإرهاب، و بهذا تكون الهجرة جامعة لمختلف المخاطر المتعددة الأبعاد في مصدر واحد، ولذلك أطلق على ما ينتج عنها مصطلح «A Catchword» وهو بمعنى العدو الداخل[(*)].

وبالرغم من عدم وجود نظرة واضحة للتهديد تجمع بين الدول المغاربية [(13)] بخصوص الأمن والهجرة، والإقرار بوجود هوة ما بين نظرات النخب الحاكمة و نظرات القاعدة (الشعوب المحكومة)، إلا أن موضوع الهجرة غير الشرعية يصب في اتجاه توحيد آراء القمة و القاعدة، كما أظهرت الاجتماعات والمؤتمرات التوفق حول توحيد جهود هيئات الأمن لهذه الدول المغاربية كلها من أجل محاربة الهجرة غير الشرعية والحد من انتشار الجريمة المنظمة بكل أشكالها، وذلك من خلال التطرق إلى الأسباب الحقيقية وليس فقط مظاهرها الخارجية[(14)]، وهو ما يتوافق مع وجهة النظر الجزائرية[(**)].

وتعاني الدول المغاربية -هي الأخرى وتشتكي- من التواجد الكبير للمهاجرين على أقاليمها، وأن هذا راجع لقربها الجغرافي من أوروبا، بحيث أنها تشكل طريق عبور مميز، ومقر استقرار للمهاجرين الأفارقة مع تفاوت التفضيل، لتصبح هي الضحية.

هذا، وينص الخطاب المغاربي الرسمي على أن المجتمعات المحلية (المغاربية) هي ضحية تدفقات المهاجرين التي تغزوها و تجتاحها، وبالربط مع الخطاب الأوروبي /الأمني أصبح الأجنبي (المهاجر) بمثابة تهديد لأمن الدول التي يجتاحها(*).

وفي اجتماع لجنة المتابعة لـ 5+5 بطرابلس الذي عقد في نوفمبر 2003 (في إطار اللقاءات التحضيرية لقمة "حوار 5+5" المنعقد يومي 5 و 6 ديسمبر 2003 بالعاصمة التونسية)، صرح ممثل الجزائر بأن النظرة المغاربية لمسألة الأمن والاستقرار في المنطقة ترتكز على درء المخاطر التي تحملها ظاهرة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة والإتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة وتبييض الأموال، و دعا في هذا الإطار إلى بلورة ديبلوماسية مغاربية منسجمة تتطلب مواقف موحدة و وجهات نظر متجانسة في الحوار مع شريك أوربي موحد ومتجانس، ليطالب الدول المغاربية بتنسيق التعاون والتشاور وتبادل المعلومات والخبرات بشأن مكافحة الظواهر الإجرامية بمختلف أشكالها .. (15).

لقد أصبحت الهجرة تشكل تهديدا للأمن الإنساني في الدول المغاربية لما يرفقها أو ينجم عنها من جرائم عابرة للحدود، ففي سنة 2001 (حسب إحصائيات قسم السكان لمنظمة الأمم المتحدة لـ2002) (16)44% من الدول المتقدمة قد بلورت سياسات مشددة بشأن الهجرة، و قد اتبعتها الدول النامية بنسبة 39%، هذه السياسات قد ساهمت في تفشي ظاهرة المتاجرة بالأشخاص، الأسلحة والمخدرات...، بحيث تم تقدير ما يفوق عن نصف ثلاثين مليون مهاجر غير شرعي في العالم، هم مضطرين للتنقل بمساعدة المتاجرين غير الشرعيين.

- الهجرة غير الشرعية ضمن النشاطات الإجرامية التي تمس الأمن بالدول المغاربية

معروف منذ القدم بأن المجرمين يهاجرون سرا إلى الخارج هروبا من القانون، هذا إلى جانب أن أغلبية الجرائم الدولية معروفة هي الأخرى منذ القدم: القرصنة، احتجاز الرهائن، عصابات السرقة، المتاجرة بالرقيق و بالبشر، ...

إذا كانت الهجرة تعني مغادرة الدولة الوطن، فهي بمعنى آخر الهروب من الظروف السائدة فيه لتحقيق الآمال المرجوة، و لكون أن الفرص بدول الاستقبال تبقى محدودة و بعيدة عن صور المستقبل التي رسمها المهاجرون السريون بأذهانهم، و أمام استحالة العودة إلى الدولة الوطن خائبين فارغي الأيادي، ينجر العديد من المهاجرين السريين للعمل كعبيد في المصانع و ورشات البناء و المناجم لساعات عمل جد طويلة و بأجور زهيدة، غير أن سوق العمل لا يسعه استقطاب كل المهاجرين السريين الذين هم في تزايد مستمر، ما يؤدي بالكثيرون منهم للانخراط في شبكات المتاجرين غير الشرعيين و ذلك للمتاجرة بمختلف السلع المحظورة فقط لاكتساب المال و تجنب العودة إلى الوطن الفار منه.

لقد استقطبت جرائم المهاجرين (الأجانب) اهتمام الخبراء لا فقط على المستوى الوطني بل حتى على المستوى الدولي، لتصدر منظمة (17) OIPC-Interpol* في نشرتها التي تصدرها كل سنتين الإحصائيات المتعلقة بالجرائم العالمية، مستندة في ذلك على المعطيات الوطنية التي تفيدها بها شرطات الدول الأعضاء، وفيها تتبين نسبة الأجانب مقارنة بالمواطنين من بين مرتكبي الجرائم، لتتراوح نسبتهم من 0.34% إلى 94.11%بين الدول سنة 1984، و يرجع هذا الفرق بالدرجة الأولى إلى نسبة الأجانب المقيمين في كل دولة، و ما يمكن الإشارة إليه، أنه في أغلبية الدول المعنية، تكون نسبة المتاجرة بالمخدرات و العملات المزورة أكبر من بقية النسب الأخرى(18).

في سياق هذا المنطق، تشكل منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط مسرحا للعديد من الممارسات والأعمال غير المشروعة، و التي تشكل اليوم تهديدات أمنية على دول ضفتي غرب المتوسط بدرجات متفاوتة، فأغلبية الأعمال الإجرامية العابرة للحدود والمتعلقة أساسا بالهجرة السرية من: المتاجرة بالمخدرات، بالبشر، وبالأسلحة، تتخذ طريقها من الجنوب إلى الشمال عبر الطرق البحرية المؤدية إلى: اسبانيا، فرنسا، و إيطاليا، انطلاقا من دول جنوب صحراء إفريقيا، مرورا بـ: ليبيا، تونس، الجزائر، والمغرب الأقصى(19).

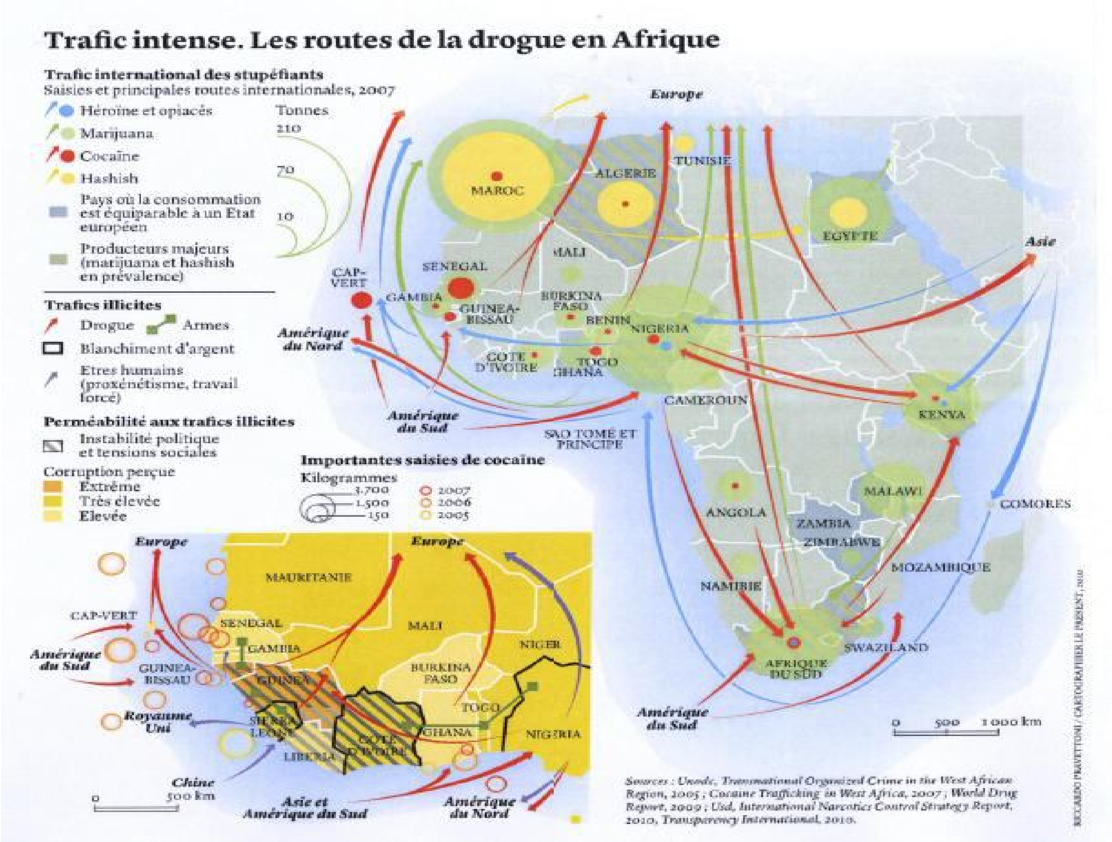

خريطة (1)[20]: طرق المتاجرة بأنواع المخدرات بإفريقيا توجها إلى الدول الغنية

من الخريطة -1- تتضح أهمية المتاجرة بالمخدرات وذلك من خلال الطرق الكثيفة التي يرسمها المتاجرون غير الشرعيون بهدف التسويق بالدول الغنية وخاصة منها الأوربية كونها تمثل أهم وأقرب الأسواق إلى إفريقيا، كما يتضح أن الطرق المتبعة في تجارة المخدرات هي ذاتها الطرق التي يعبرها المهاجرون السريون خفية من أعوان الأمن و حراس الحدود، وهو ما يفسر التقارب ما بين ظاهرتي الهجرة غير الشرعية و الإتجار بالمخدرات إلى حد ما.

فتحركات المهاجرين هذه تمس بأمن الدول، المجتمعات و خاصة الأفراد بكل من دول العبور و الاستقبال، وتضطرهم إلى غلق حدودهم، ومنع المهاجرين غير الشرعيين من التوغل إلى الداخل، أين يعم الأمن والحماية.

وحسب السيدة Tana de Zulueta[*] فإن وجود المهاجرين السريين في وضعية غير قانونية يضطرهم لتقبل أي عمل مهما كانت سمعته و ذلك في سبيل الاستمرار في العيش، فبعد التحريات التي قامت بها والتي دامت حوالي أربع سنوات، توصلت إلى أن المتاجرة بالأشخاص تعد ثاني تجارة عالمية بعد المخدرات والمؤثرات العقلية [21].

فاستغلال النساء، العمل السري، الاستعباد المنزلي: في كل هذا، الضحايا هم خصوصا النساء و الأطفال، باعتبارهم سلعة خاضعة لأعمال العنف و المتاجرة... .

إن عدم التوازن السوسيو-إقتصادي للعالم وخصوصا ما بين دول جنوب صحراء إفريقيا و الدول المغاربية وبأكثر حدة مع الدول الأوربية، يجعل إفريقيا مهمشة و في وضعية مزرية، و تظهر المفارقة الهامة عند مقارنة مساحتها بمنتوجها الداخلي الخام PNB، ففي هذه الحالة تظهر القارة الإفريقية في شكل هيكل عظمي، والأرقام هي بكماء، بحيث أن 40%[22] من الأفارقة يعيشون تحت عتبة الفقر، وعليه فهم أكثر من 350 مليون في

وضعية البحث عن وسائل العيش، وللخروج من مأساتهم، فإن الهجرة غير الشرعية بالنسبة لهم تكون الحل لبعض مشاكلهم، ويبقى ممارسة الجريمة المنظمة ضرورة ترفق أغلبية هؤلاء المهاجرين السريين.

فلا تزال منطقة الساحل تعاني من مخلفات الأزمات الغذائية الأربعة المتعاقبة (2005، 2008، 2010، 2012)، والعديد من البيوت لا تزال العائلات فيها تكافح من أجل ظروف عيش مقبولة، و قد تم تقدير نحو 20 مليون شخص أي بمعدل 1 من بين 8 أشخاص بمنطقة الساحل يعاني من اللاأمن الغذائي في سنة 2014، وقد تضمن هذا الوضع تسعة دول واقعة بإفريقيا الغربية: السنغال، غانبيا، موريطانيا، مالي، بوركينافاسو، نيجر، تشاد، شمال الكاميرون، و شمال نيجيريا، و قد ازداد الوضع تدهورا مع الإنخفاض الحاد في التحويلات المالية للمهاجرين كنتيجة للتراجع الاقتصادي العالمي، وهو ما كان له تأثير على النزاعات في شمال مالي وشمال نيجيريا إضافة إلى دول أخرى مثل دارفور وجمهورية وسط إفريقيا، كما تمثل الزراعة أهم وسيلة إنعاش بالنسبة لغالبية الدول الساحلية، ليصل وضع الفقر فيها إلى كون أن أغلبية العائلات الريفية الأكثر فقرا لا يمكنها تغطية أكثر من 20 من حاجياتها الغذائية، وإلى جانب الفقر المدقع تتفشى اللامساواة وعدم توفير الخدمات القاعدية الكافية كالتربية والتعليم، المرافق الصحية و التدهور البيئي[23].

منذ سنوات الثمانينات، أي منذ أن أصبح تصدير الموارد الفلاحية غير مربحا، خاصة مع تحرير التجارة، تحول الاهتمام إلى تجارة الحشيش Cannabis التي تكسب أكثر من القهوة، الكاكاو، أو القطن، إذ حسب التقرير لسنة 2005 للعضو الدولي لمراقبة المنشطات: OICS[*]، يشكل الحشيش من أهم المخدرات في إفريقيا، مستهلك من قبل 34 مليون شخص، بنسبة 28 % من الإجمالي العالمي للمخدرات أي حوالي 12000 طن [24].

ودائما في ميدان الجريمة نجد التزوير (التقليد) الذي يغلب في دول الضفة الجنوبية للمتوسط، فعشرات الآلاف من الشبان المغربيين و التونسيين يحترفون التقليد، كما أن قرصنة الآلات الإلكترونية في تنامي، بحيث نجد بحي درب غالف بالدار البيضاء، أكبر واجهة للإعلام الآلي بإفريقيا.

هذا التقليد الذي يأخذ طابعا إجراميا، ففي نيجيريا تقريبا كل الأشياء هي موضع التقليد: قطع غيار السيارات وحتى الطائرات، الأدوية (معدة بمقادير خطيرة)، النقود، الوثائق الإدارية والشهادات الدراسية[25].

كما أن الفقر المدقع الذي تعرفه دول إفريقيا يدفع للتساؤل عن كيفية العيش، فالعديد من النساء، الفتيات، وحتى الأولاد في سن المراهقة، يجدون أنفسهم معرضين لكل أشكال الإستغلال و هي حقيقة درامية تتقاسمها كل دول إفريقيا [26]، حتى أن الوضعية المزرية تدفع بعض العائلات إلى بيع أولادهم و لو مقابل قفة غذاء و10 أورو، و من هنا يبدأ مسار التجارة غير الشرعية بالبشر وصولا إلى المتاجرة بالأعضاء، فالفرد الإفريقي يبقى دائما أسير الأوضاع التي حوله، والهجرة عنده تبقى المنفذ لمشاكله، غير أن نقص الفرص[27] المتاحة أمامه تدفعه إلى الاشتغال في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأشخاص وحتى الأسلحة، هذه التجارات غير الشرعية التي تعرف بأرباحها الطائلة و لما لا الاتجار بالأسلحة، لا سيما وأن هذه الأخيرة تجد سوقا هاما لها في دول إفريقيا المشتعلة بالحروب و التشابكات.

إن الانحراف والجريمة، اللتان تتلبسهما فئة المهاجرين راجع أساسا لوعيها بالفجوة [28] القائمة ما بين الأهداف المسطرة والفرص المتاحة لها، هذا من جهة، ولكن إذا كان الاغتراب ونقص الفرص التي يلجأ من أجلها الفرد الإفريقي لمهاجرة دولته تدفعه إلى التلبس بأعمال العنف والشغب ونشر الفساد والأعمال الإرهابية فكل من الهجرة و الجريمة المنظمة يخدم الآخر.

فالتنقل السري والمحكم الذي يقدمه أعضاء القاعدة بكل من مالي، الجزائر، موريطانيا والنيجر إنما يزيد من خطورة التحدي الأمني الذي تواجهه الدول المغاربية إزاء ظاهرتي الإرهاب والهجرة غير الشرعية القادمتين من دول الساحل الإفريقي.

وإن كان هذا يبين شيئا فهو يبين مدى إمكانية تنقل هؤلاء المجرمين وقطعهم لحدود الدول من دون أي تخوف أو ارتباك، و هم مسلحين بأحدث الأسلحة.

- مشروطية التحكم في الهجرة غير الشرعية للإنقاص من سيادة الدول المغاربية وتكثيف المجموعات الإرهابية

يزداد الاهتمام الدولي في مجال الأمن بمنطقة المغرب العربي لا سيما و أنها تعد حلقة وصل بل والجسر الرابط بين الدول الإفريقية والأوربية بحكم تاريخها الاستعماري من جهة، دون أن ننسى رصيدها الثقافي والهوياتي الذي يبقيها على اتصال بدول الشرق الأوسط كونها جزءا من الوطن العربي الكبير من جهة أخرى، هذا ولا يمكن تجاهل التنافس الدولي على المنطقة المغاربية بحكم ثرواتها الطبيعية و موقعها الجغرافي، فكل هذا يجعل من المنطقة المغاربية منطقة استراتيجية ما يفسر الاهتمام الدولي الكبير المنصب على المنطقة، ومحاولات الدول لبذل الجهود من أجل إحلال الأمن و الاستقرار فيها(29).

كما تزداد أهمية المنطقة المغاربية باعتبارها فضاء لعبور و استقبال الآلاف من المهاجرين من أصل دول جنوب صحراء إفريقيا الذين يطمحون في الالتحاق بدول الاتحاد الأوربي إلى جانب عدد كبير من المهاجرين المغاربة و آخرون من دول آسيوية الذين اتخذوا من المنطقة المغاربية معبرا يوصلهم إلى بلد الأحلام بأوربا، وهذا ما اتخذته هذه الأخيرة مبررا لعدم البقاء في معزل عما يحدث في الدول المغاربية كونها تأوي عددا كبيرا من المهاجرين القادمين من دول إفريقيا عموما(30).

وبدلا من أن يكون التحكم في مسألة الهجرة غير الشرعية هذا التهديد الأمني العابر للحدود بجعله عاملا للتعاون المغاربي، فعلى العكس من ذلك، إذ أن كل دولة مغاربية عملت على مأسسته بطريقة تحرج من خلالها الدول المجاورة، و ذلك بهدف الظهور كأهم حارس و الساهر على أمن أوربا، ففي أكتوبر 2005، قام الوزير المغربي الأول ادريس جطو باتهام الجزائر على أنها تجعل من المهاجرين جنوب الصحراويين "وسيلة دعاية" ضد المملكة المغربية في النزاع حول الصحراء الغربية، وقد صرح على أنه "من غير المقبول ترك أعداء المملكة المغربية يستفيدون من بؤس وضعف هؤلاء البشر الساعين للالتحاق بأوربا والآملين في ظروف العيش الكريمة"، وقد جاء هذا التصريح بعد تسيير المملكة المغربية السيء لمسألة الهجرة السرية، والذي كان محل انتقاد من قبل المنظمات غير الحكومية، فبأيام قليلة من قبل قامت القوات المغربية بقتل 14 مهاجر إفريقي عند محاولتهم دخول المدن الإسبانية: سبتة ومليلة، هؤلاء المهاجرين غالبا ما كانوا يخضعون إلى أسوء المعاملات بكل من المغرب الأقصى، ليبيا وموريطانيا، فمن خلال ممارستها لهذا التعامل السيء إزاء المهاجرين غير الشرعيين، فقد قبلت هذه الدول لعب دور العميل للأمن الأوربي(31).

ويرى الأستاذ الباحث -علي بن سعد- بـ IREMAM(*) أن الأنظمة المغاربية تنظر لهذا الدور القمعي إزاء المهاجرين كورقة مساومة مع الدول الأوربية، و مثال ذلك أن ليبيا التي لم تتخلى أبدا عن طموحاتها في قيادة المغرب الكبير، قد استعملت ورقة الهجرة غير الشرعية لإعادة التسلح جزئيا و ذلك من خلال فرض وسائل عسكرية للمراقبة وتجديد ترسانتها المتآكلة خلال سنوات الحصار، بل أكثر من هذا فالجماهيرية التي كانت تستقبل ما يقارب مليون ونصف مهاجر إفريقي أرادت أن تظهر كمحاور رئيسي للأوربيين في المكافحة ضد الهجرة السرية، كما أن بعض المحاولات لتنظيم التعاون الجهوي حول مسألة الهجرة لم تكن مجردة من الخلفيات الفكرية البراغماتية، وهو حال اجتماعات أوربا -إفريقيا بالرباط في جويلية 2006، وبطرابلس في نوفمبر من نفس السنة، حيث أن كلا من الدولتين عملت على أن تكون مأسسة الظاهرة لصالحها، فالمغرب الأقصى سعى من جهته إلى تحسين صورته الملطخة بتراجيديا 2005 والتي راح ضحيتها المهاجرين الموقوفين بإقليمه، أما ليبيا فقد عملت على استخدام ورقتها في مكافحة الهجرة غير الشرعية لإيجاد مكانا لها بالمحافل الدولية و ذلك بعد سنين طويلة من الحصار، بهذا يتضح أن الدول المغاربية قد تتفق بالأساس حول الخطوات المتبعة في التعامل مع مسألة الهجرة، ويبقى مصدر الخلاف بينهم يكمن في أن كلا منهم يريد أن يكون المحاور الأول مع الأوربيين(32).

إن تواجد المغرب العربي ما بين أوربا القلعة (المنغلقة) وإفريقيا لجنوب الصحراء والتي أدى بها اللاتوازنالسوسيو-إقتصادي العالمي من أن تعاني من كل الآلام، ما دفع الدول المغاربية أن ترتدي زي القمع إزاء المهاجرين غير الشرعيين مضخمة الإنتهاكات التي يمارسونها وذلك استجابة منهم لشروط الاتحاد الأوربي، الذي يجبرهم على إستعادة لا فقط مواطنيهم بل وحتى المهاجرين الذين قاموا بالعبور على أقاليمهم قبل الالتحاق بأوربا، و هي بهذا تفرض عليهم لعب دور الشرطي في مراقبة تدفقات المهاجرين المتجهين إليها، وذلك مقابل منحهم المساعدة المالية، حيث كان حكام أوربا واضحين في نوفمبر 2004، عندما تم الكلام عن إدماج كامل لمسألة الهجرة في العلاقات الحاضرة والمستقبلية ما بين الاتحاد الأوربي و الدول غير الأعضاء فيه، إذ أنهم فرضوا تكثيف الإمكانيات بالحدود البحرية مع الاتحاد الأوربي، و ذلك بوعدهم بتقديم المساعدة للدول التي تبدي فعلا رغبتها بتطبيق الشروط المفروضة عليها(33)، فبدلا من اشتراط الديمقراطية على الدول المغاربية كما في السابق، صارت أوربا تفرض عليهم كشرط التحكم في المهاجرين.

إن البعد الخارجي للاتحاد الأوربي في معالجة مسألة الهجرة يصعد الضغوطات ما بين الدول المغاربية وحتى ما بين هذه الأخيرة والدول الساحلية، حيث تضعف الخط الفارق المتواجد بالصحراء، هذا الفارق ما بين مستويات التنمية المختلفة ما بين أنظمة سياسية غير تامة، من موريطانيا إلى تشاد مرورا بمالي و النيجر(34).

وإذا كانت التراجيديا الواقعة ليست من كامل مسؤولية الدول المغاربية، فإن هذه الأخيرة تساهم في تعميقها، فالأنظمة المغاربية التي تطلق الرصاص على المهاجرين وتبعدهم بتركهم في الصحراء، تستخدم القمع كوسيلة للمساومة مع الدول الأوربية بعدما تم تجاهلها (لا سيما بانغلاق أوربا وتحول اهتمامها لدول أوربا الشرقية)، لتمثل حماية أوربا القلعة من المهاجرين غير الشرعيين وما ينبعث عنهم من مختلف أشكال الجريمة والإرهاب نوع من "الريع الجغرافي"، ويبين الواقع أن ما يقارب 3 مليون مهاجر إفريقي يعيشون من ليبيا إلى المغرب الأقصى في وضعية سرية، يتم استغلالهم من طرف القطاعات الاقتصادية التي تشابه مثيلتها بأوربا حيث تؤسس رفاهيتها على هذه اليد العاملة المهاجرة الضعيفة، واقع حقيقي من اقتصاد المتاجرة بالمهاجرين السريين يجمع ما بين المجموعات الإجرامية المغاربية والساحلية وكذلك موظفين مرشيين، وقد وصلت الجرائد لحد الكلام عن "الإتجار بالعبيد"، ذلك أن المهاجرين السريين متواجدون بليبيا بأعداد كبيرة، ويتم فيها تسمية المهاجر بـ"العبد"، ومن هنا فقد صار واضحا التعامل السيء والمرفوق بالعنصرية اتجاه المهاجرين الأفارقة السريين(35).

لقد كانت للأزمة الليبية وسقوط القائد القذافي تأثير مزعزع للوضع الأمني بالساحل، إذ أن عودة المهاجرين الذين أقاموا بليبيا وعلى وجه الخصوص التوارق، وانتشار الأسلحة على مختلف أنواعها قد أثار قلقا حقيقيا و شكل تهديدا جديا على مستقبل المنطقة الساحلية.

فقد مثلت ليبيا منذ سنوات 70 أرض استقبال للتوارق الذين قد تحصل العديد منهم على الجنسية الليبية كما تم تجنيدهم بالقوات المسلحة الليبية، و مع سقوط القذافي، حرم التوارق من الحامي عليهم كما أنهم فقدوا أكبر دعم مالي لهم، حيث سمح القذافي للعديد منهم بالحصول على عمل بليبيا، فالمهاجرين المتواجدين بليبيا سرعان ما أصبحوا غير مرغوب بهم و تم إرجاعهم إلى دول المصدر بتركهم عند الحدود الليبية، حيث تم تقدير بنهاية شهر نوفمبر 2011 أزيد عن 2000 جهادي رجعوا إلى مدينة تومبوكتو لوحدها، و مثل هذا التدفق للمهاجرين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 و 40 سنة فقدوا عملهم و متواجدين من دون إمكانيات للإستجابة لاحتياجات عائلاتهم، لا يمكن أن يكون من دون نتائج، خاصة و أن الكلام هنا يخص مناطق فقيرة و جد هشة، فلا يمكن الإستغراب من تنامي تمرد المهاجرين الذين تركوا ليبيا(على رأسهم التوارق)، فترك هؤلاء الأفراد من دون عمل مكسب يوفر أرضا خصبة لتنامي الجريمة و الإرهاب بالارتباط مع التنظيمات المتواجدة بالمنطقة، خصوصا وأن المهاجرين الذين هربوا من الأزمة الليبية لم يعودوا فارغي الأيدي، و إنما محملين بالأسلحة، علما أن ليبيا كانت قد جددت ترسانتها بحجة مكافحة المهاجرين غير الشرعيين(36).

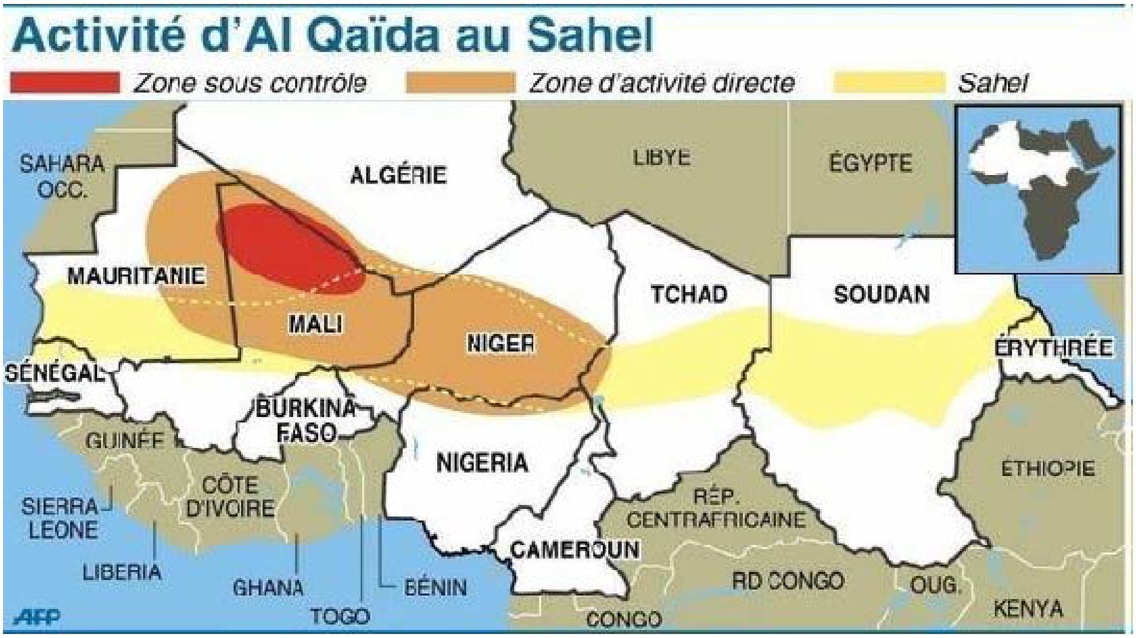

خريطة (2) [37]: تموقع نشاط القاعدة (AQMI في جانفي 2007) بمنطقة الساحل بالقرب من الحدود الجزائرية الصحراوية

من الخريطة (2) يتضح تموقع نشاط تنظيم القاعدة بالمناطق الصحراوية التي تجمع الحدود الجزائرية بكل من مالي و نيجر و موريطانيا. يبقى أن الحدود الصحراوية ليست دائما واضحة، كما أن هذه المناطق لا تتمتع بنفس الحجم و الأهمية، إذ يتجلى واضحا أهمية المنطقة "وسط" في نظر AQMI، لكونها تتواجد بقلب المكافحة ضد السلطة الجزائرية، مع أنه لا توجد أعداد رسمية تسمح بتقدير الحجم الحقيقي لتنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، غير أن المعطيات المتوفرة بميدان الاستخبارات تشير إلى أنه يضم ما بين 500 و 1000 إرهابي موزعين ما بين كتائب الساحل و صولا إلى الجزائر[38].

إن تهديد الهجرة لا يتوقف على ما يسربه المهاجرون السريون إلى داخل كل من دول الاستقبال والعبور من تجارات غير مشروعة للمخدرات، البشر، الأسلحة، أو الإطاحة بقانونية مؤسسات الدولة من خلال اللجوء إلى التزوير، غسل الأموال، وتعريض حياة المواطنين للآفات الخطيرة التي ينشرها هؤلاء المهاجرين، وإنما حتى حملات القمع و طرد المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين تلحق الضرر بالدول المغاربية، خاصة وأن هذه الأخيرة تتميز بحدودها الصحراوية التي تجعلها في مواجهة دائمة مع المهاجرين السريين، بمعنى أنه عند طرد المهاجرين السريين وإرجاعهم إلى الحدود الصحراوية، يشكل هؤلاء مجموعات (عصابات) في فضاء صحراوي، بعيدا عن أوربا و خارج حدود الدول المغاربية، خارج الإطار الإقليمي للدولة، في فضاء مفتوح، هذه الفضاءات هي متقطعة على طول الحدود: نيجر-ليبيا، والجزائر-مالي، أي أين يتم إيصال المهاجرين السريين الأفارقة[39].

هكذا تتشكل مجموعات المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين التي تجد نفسها في فضاءات مفتوحة (لأنها صحراوية، رملية من دون حدود دقيقة) ولكنها في حقيقة الأمر هي فضاءات مغلقة، مغلقة لأن هذه المجموعات لا يمكنها الرجوع إلى دولها الأصلية التي قامت بالفرار منها للأسباب الحرمان والخيبة والتي يتعذر عليهم مواصلة العيش في خضامها، كما تجابههم الحدود الإقليمية للدول المغاربية التي يتمركز على طولها أعوان الأمن.

وفي خضام فضاء مغلق لا يسع لهؤلاء المهاجرين السريين سوى ممارسة النشاطات الإجرامية والإرهابية للحصول على حصانة من جهة، و مداخيل مالية تمكنهم من العيش بل و الحصول على أرباح من جهة أخرى، كالمتاجرة بالأسلحة و غيرها من السلع المحظورة أو الانضمام إلى AQMI.

- خاتمة:

إن الشيء الإيجابي الذي انجر عن تصاعد تحديات كل من الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، و غيرها في منطقة المغرب العربي ودول الساحل، خاصة في الآونة الأخيرة، أنها سمحت للدول المغاربية بإعادة التفكيربتكاملها في إطار الاتحاد المغاربي بهدف التنسيق الأمني والتصدي لهذه التحديات كقوة موحدة، حيث تعتبر الجزائر أن مناقشة مسألة الهجرة السرية يجب أن تتم في إطار الاتحاد الإفريقي، كونها تؤيد المقاربة الإفريقية التي حسبها يكون حل مشكل الهجرة غير منفصل عن التنمية، وقد استضافت الجزائر في أفريل 2006 اجتماع الخبراء الأفارقة ذوي المستوى العالي والذين دعوا إلى "مقاربة شاملة، متكاملة، متوازنة ومتناسقة" بخصوص ظاهرة الهجرة.

إن التحكم في مشكل الهجرة يوضح أعراض العداء ما بين الدول المغاربية، ففي حين تتم مطالبة المغرب الكبير بحسن الجوار مع أوربا، لا يوجد اندماج فعلي لهذا التكتل الإقليمي، و لم يتم التوصل إلى إقامة علاقات طبيعية فيما بين الدول المتجاورة، ليبقى المغرب الكبير في تأخر عميق مقارنة بالعملية المزدوجة الجهوية – العالمية السارية، فالأنظمة القائمة منهكة بالتفكير في كيفية حفاظها على السلطة تستخدم كل الوسائل المشروعة من دون فتح حقل الديمقراطية، في حين أن الإرهاب، الفساد و آلام أخرى تتنامى في المجتمعات المغاربية، فلا يزال التعامل على أساس وجود عدو خارجي.

فعوضا عن تسخير الإمكانيات للتسلح كان أفضل لو تم معالجة الفقر و البؤس اللذان هما أسباب كل من الهجرة بشكليها الشرعية و غير الشرعية و كذلك الإرهاب، أو إقامة مشاريع عميقة لصالح الشباب المغاربي، هذه الشريحة من السكان الأكثر عرضة للميول إلى تبني العنف و الإرهاب.

أمام هذه التحديات التنموية و الأمنية المشتركة فإنه من فائدة و لصالح الدول المغاربية وضع حد لمشاكلهم و نزاعاتهم فيما بينهم و الشروع في تسطير إجراءات الثقة و الأمن الضرورية لإنعاش الاتحاد المغاربي.

الهوامش:

[1]. Mehdi Taje, « Situation au Sahel Sahara et acteurs extérieurs : enjeux politiques et sécuritaires au Sahel », 23/10/2012. www.realpolitik.tv/2012/10/situation-au-sahel-sahara-et-acteurs-exterieurs/

[2]. عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن –برنامج البحث في الأمن المجتمعي-"، ص1، زيارة الموقع: 2012/03/25
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3106.html

[3]. نفس المرجع السابق، ص01.

[*] بينما يقدم هنري كسينجر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق و المستشار الأسبق للأمن القومي، تعريفه بأنه: "أي إجراءات يتخذها المجتمع يسعى عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء". أما روبرت ماكنمارا، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، فيقول: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة ... والأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة بالمصادر التي تهدد مختلف قدراتها، ومواجهتها لمنح الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في مختلف المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل"، للمزيد أنظر: منذر سليمان، "دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم"، مجلة المستقبل العربي، العدد 326، مارس 2006، ص32.

[4]. منذر سليمان، المرجع السابق، ص 32.

[5]. Giovanni Arcudi, "La Sécuritéentre permanence et changement », Revue: Relations internationales, N° 125, hiver 2006, p 97.

[6]. Ibid, p 98.

[*] صاحبة المقال بعنوان: « Immigration and the politics of Security », Security Studies, vol 8, n° 2-3, 1998, 1999

[7].Ibid, p 101.

[8].Ibid, p 102.

[9]. د. عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية "، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أفريل 2005، ص 60.

[10].Charles-Philippe David, Jean-Jacques Roche, Théories de la Sécurité: Définitions, approches et concepts de la sécurité internationale. 2ème édition, Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 2006, p 112.

[*]. و هو ما جاء في كتابي بوزان: People, States, and Fear: ..

[11]. أحمد رشاد سلام، "الأخطار الظاهرة و الكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة"، في: مكافحة الهجرة غير المشروعة، أحمد عبد العزيز الأصغر و آخرون. الطبعة 1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص211.

[12]. محمد سميرعياد، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل و السياسات"، جريدة العالم الاستراتيجي، العدد 03، ماي 2008، ص 04.

[*] حسب Alexandre Koyré مؤلف كتاب La cinquième colonne.

[13].TaoufikBourgou et Frédéric Ramel,« les perceptions de la menace en Méditerranée dans l'après guerre froide : regards croisés », in : Michel Bacot-Décriaud et d'autres, La sécurité internationale d'un siècle à l'autre. L'Harmattan, Paris, 2001, p 387.

[14]. ج. إسماعيل، "الهجرة و التنمية: أوربا لم تعد بلد الأحلام"، مجلة الجيش، العدد 518، سبتمبر 2006، ص ص (30-31).
*. صرح الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية بالجزائر: عبد القادر مساهل خلال اجتماع الجزائر بمجموعة من الخبراء الأفارقة و الدوليين في أفريل 2006 حول موضوع "الهجرة والتنمية"، على نية الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية والشبكات التي تشجعها وتستغلها
**. « Certains quartiers de Tripoli sont entre les mains des immigrés. Ils imposent leurs lois, la drogue et la prostitution sont florissantes. Quand je disais que pour nous, c'est une invasion, c'est exactement ce que je pensais ».
** وهو ما أكده شلغم Chalgham وزير الشؤون الخارجية الليبي بتصريحه: "بعض الأحياء في طرابلس واقعة في قبضة المهاجرين الذين يفرضون قوانينهم، إلى جانب انتشار المخدرات والدعارة فيها، فعندما قلت أن هذه الهجرة هي بمثابة غزو لنا، هذا حقا ما كنت أقصده "، أنظر :
- Ali Bensaâd, « Le Sahara, nouveau carrefour migratoire intercontinental », Revue : Recherches internationales, N° 74, 4/2004, p 126.
[15]. إلياس. ب، "معاهدة أوربية-مغاربية حول حقوق و واجبات المهاجرين"، الجريدة الجزائرية: اليوم، العدد 1463، السبت 22 نوفمبر 2003، ص 24.
[16].La Sécurité humaine maintenant, Rapport de la commission sur la sécurité humaine. Presse de la fondation nationale des Sciences Politiques, France, 2003, p 89.
*.OIPC-Interpol : organisationinternationale de police criminelle.
[17].André Bossard, La criminalité internationale. 1ère édition, Presse universitaire de France, 1988, pp (75-76).
[18]. Ibid, p 76.
[19]. Basil Germond, « Les forces navales européennes face aux nouvelles menaces en mer », revue : Relations Internationales, N° 125, hiver 2006, pp (51-52).
[20]. Henri Plagnol et François Loncle, « La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne », Rapport d'information, N°4431, 06Mars2012, p26.http://www.assemblee-nationale.fr/13/pdf/rap-info/i4431.pdf
*. عضو في المجلس البرلماني ضد المافيا الإيطالية.
[21]. Chems Eddine Chitour, La nouvelle immigration entre errance et body shopping. Enag-éditions, Alger, 2004, p 48.
[22].Christian Bouquet, « Criminalité du système D aux pratiques illicites », revue : Jeune Afrique, Hors-série N° 12, 2006, p 134.
[23].«Sahel : crise alimentaire et nutritionnelle», p02. http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/sahel_fr.pdf
* . OICS : Organe Internationale de Contrôle des Stupéfiants.
[24]. Christian Bouquet, op cit, p 135.
[25]. Ibid, p 136.
[26]. Ibid, p 138.
[27].د. محمد عبد السميع عثمان، نماذج النظرية الاجتماعية في تفسير الظواهر الاجتماعية. مصر: المكتبة المصرية للطبع النشر و التوزيع، 2003، صص (111-112-113).
[28]. نفس المرجع السابق، ص ص (175-176).
[29].AomarBaghzouz, « Le Maghreb, le Sahara occidentale et les nouveaux défis de sécurité », l'Année du Maghreb, III 2007, http://anneemaghreb.revues.org/397
[30].Khadija Mohsen-Finan, « Les défis sécuritaires au Maghreb », in: Eduard Solder i Lecha et LaiaCarbonellAgustin, VIème Séminaire International sur la Sécurité et la Défense en Méditerranée : Sécurité humaine. Barcelone: EdicionsBellaterra, 2008, p56.
[31].AomarBaghzouz, op cit.
*. IREMAM: Institut de Recherches et d'Etudes sur le Monde Arabe et Musulman.
[32].Ibid.
[33].Ali Bensaad, «Le Maghreb pris entre deux feux», Le Monde, 28Octobre2005, www.manifeste.org/imprimer.php3?id_article=260
[34].Lorenzo Gabrielli, « Les enjeux de la sécurisation de la question migratoire dans les relations de l'Union européenne avec l'Afrique : Un essai d'analyse », R.V: Politique européenne, N°22, Printemps 2007, p154.
[35]. AliBensaad, « Le Maghreb pris entre deux feux », op cit.
[36].Henri Plagnol et François Loncle, op cit, p29.
[37].Ibid, p39.
[38].Ibid, pp(39-40).
[39].Ali Bensaad, « Migrations africaines vers l'Europe: Le Maghreb une plaque tournante », Le quotidien algérien: El Watan, N° 4326, Dimanche 13 février 2007, p 17.